

حق الإنسان في بيئة نظيفة بين نظم القانون الدولي والقانون الداخلي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد عبده عبد الخالق مصطفى

ليسانس حقوق وعلوم شرعية – كلية الشرطة – 1992

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2009

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2020

صفحة الموافقة علي الرسالة

**حق الإنسان في بيئة نظيفة بين نظم القانون الدولي
والقانون الداخلي
(دراسة مقارنة)**

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد عبده عبد الخالق مصطفى

ليسانس حقوق وعلوم شرعية – كلية الشرطة – 1992

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2009

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

1- أ.د/السيد عيد نايل

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

2- أ.د/حازم محمد عتلم

أستاذ القانون الدولي – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

3- أ.د/محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة بنها

4- أ.د/محمد رضا الديب

أستاذ القانون الدولي المساعد – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

2020

حق الإنسان في بيئة نظيفة بين نظم القانون الدولي والقانون الداخلي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد عبده عبد الخالق مصطفى

ليسانس حقوق وعلوم شرعية – كلية الشرطة – 1992

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2009

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

1- أ.د/السيد عيد نايل

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

2- أ.د/حازم محمد عتلم

أستاذ القانون الدولي – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2020

موافقة مجلس المعهد / / 2020 موافقة الجامعة / / 2020

2020

المستخلص

يعتبر الحق في البيئة النظيفة من أهم الحقوق في مجال الحقوق والحريات العامة ، وهو ينتمى للجيل الثالث لحقوق الإنسان ، ينبى على فكرة وجوب التضامن بين شعوب العالم من منطلق أنه لا يمكن القضاء على الأضرار المختلفة للبيئة التى لا تحد بحدود دولية وتجب القارات دون أى ضابط ، إلا من خلال تكاتف وتعاون الجهود الدولية للحفاظ على البيئة .

فكرة حق الإنسان فى بيئة نظيفة كرد على مظاهر الظلم البيئى وغياب العدالة فى أساليب التنمية غير المستدامة حيث إن حقوق الإنسان البيئية لا تتم إلا من خلال تبنى أهداف التنمية المستدامة ممثلة بالمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل معاً في عملية مشاركة الجميع ومؤسسات المجتمع المدنى فى صناعة القرار التتموى من خلال عملية تقييم الأثر البيئى وهو أحد أهم الآليات ليتمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية من خلال إتاحة المعلومات البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئى للمشاريع التنموية وتبنى مبدأ من يلوث يدفع للحفاظ على البيئة ومواردها غير المتجددة لاعادة الحالة الى ما كانت عليه او التعويض عن الضرر ، وحيث أن الدولة فى القانون الدولى هى السلطة التنفيذية فعليها أن تبذل الجهد اللازم لتوفى بالتزاماتها حتى لا تنتهك حقوق الإنسان البيئية داخل الدولة ، حيث ان الفرد داخل الدولة لا يستطيع التوجه رسمياً إلى أى هيئة دولية ليتظلم من أجل إهدار حقه فى البيئة النظيفة ، لذلك لابد من نشر التوعية الدولية وعقد المؤتمرات الدولية لدفع الدول للاشتراك فى المواثيق الدولية التى تكفل تغيير دساتيرها وقوانينها الوطنية لى تتوافق مع الاتفاقيات التى تضمن الحق فى بيئة نظيفة عن طريق الحق فى الصحة.

وتكمن صعوبة أثبات الضرر الناتج عن تلوث البيئة وخاصة العابر للحدود الدولية (سواء نتيجة عمل مشروع أو غير مشروع) فى آلية إثبات علاقة السببية بين التلوث و الضرر وذلك لان آثار التلوث لا تظهر آثارها السلبية مباشرة على الفرد أو الدولة ولكن قد يستغرق ذلك عدة سنوات ، لذا يجب اللجوء إلى ما يعرف بالمسئولية الدولية عن المخاطر أو الموضوعية أو المطلقة .

الملخص

شهد العقدان الماضيان تسارعا شديدا لقضيتين مهمتين فرضتا نفسيهما وأخذتا مكانا مرموقا في الساحة الدولية والوطنية وتصدرتا أولويات جداول الأعمال في المحافل واللقاءات العالمية ألا وهما قضية حقوق الإنسان وقضية حماية البيئة .

حيث تعتمد جميع حقوق الإنسان على البيئة التي نعيش فيها ، كما ان حقوق الإنسان لا تترتب فقط بالنظر إلى الإنسان كشخص ، بل أيضا من خلال علاقته بالمحيط والمجتمع الذي يعيش فيه و إذا كان الاهتمام قد انصب عقب الحرب العالمية الثانية على الحقوق المدنية والسياسية ، ثم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا ما يظهر من خلال الميثاق الدولي لحقوق الإنسان المكون من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1972 والعهدين الدوليين ، فالانشغال الحالي منصب على الجيل الثالث من حقوق الإنسان المعروفة بالحقوق الجماعية والتي من أهمها حق الإنسان في البيئة النظيفة.

حيث يعتبر حق الإنسان في البيئة من الحقوق المستحدثة ، إذ يعود الفضل في الاعتراف به للتداخل بين قضايا البيئة وحقوق الإنسان وحياته العامة وإدراكه لدرجة الأخطار التي شاهدها البيئة التي يعيش فيها كالقضاء على الغطاء النباتي ، تجريف التربة ، تلويث المياه والهواء ، وبدون أي شك فالمتسبب في هذا التلوث الذي يهدد البيئة هو استعمال الإنسان اللاعقلاني لموارد الطاقة والتصنيع ، وتدمير الغطاء النباتي بالاستعمال العشوائي للمبيدات والصيد الجائر ، وقد تعقد الأمر وأصبح مع التقدم العلمي والتكنولوجي في جميع جوانب الحياة يؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة ، لذلك كان من الضروري حماية هذه الموارد كونها تمثل إرثا للأجيال وتراثا طبيعيا وتاريخيا للدول.

ولم يخرج الحق في البيئة النظيفة عن القاعدة التي خضعت لها أغلب حقوق الإنسان في النصوص الوضعية ، بعد ما مرت أغلبها بمرحلة الإعلان ، و انتهت إلى مرحلة التجسيد والتكريس من خلال إقرار آليات قانونية واضحة ، جرى نفس الأمر بالنسبة لحق الإنسان في البيئة النظيفة ، فبعدما كان هذا الأخير يتعلق بمجرد نقاش نظري وفقهي حول طابعه التصريحي ، والذي صاحبه الكثير من التشكيك ، انتقل الحق في البيئة في القانون الدولي والتشريع المصري إلى مرحلة التجسيد.

ففي بداية السبعينات بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة ، وذلك بسبب ازدياد عدد الكوارث البيئية

الناجمة عن تعدي الإنسان على البيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه مع غيره من الكائنات الحية الأخرى ، وبصفة خاصة في أعقاب غرق ناقلة البترول الليبيرية " توري كانيون " أمام شواطئ المملكة المتحدة ، وهذا الاهتمام لم يكن في إطار حقوق الإنسان بقدر ما كان في إطار حماية البيئة وتحسينها كقيمة في ذاتها ، حيث نبهت هذه الحادثة المجتمع الدولي إلى أنه لا مفر من التعاون الدولي لعلاج مشاكل التلوث.

وحيث إن مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة جديدة أو طارئ ة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كمأ وكيفاً في عصرنا الحاضر .

وباتت مشكلة التلوث البيئي تؤرق فكر المصلحين والعلماء والعقلاء وتقض مضاجعهم، فبدءوا يدقون نواقيس الخطر ، ويدعون لوقف أو الحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر، فالتلوث مشكلة عالمية ، لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي ، لأنها فرضت نفسها فرضاً ، ولأن التصدي لها يجاوز حدود وإمكانات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر المخيف، والحق أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها .

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدراسات والفكر القانوني يهتم بقضايا البيئة ، ويأخذها مأخذ الجد ، وظهرت العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات ، وعقدت عدة مؤتمرات ووقعت الكثير من الاتفاقيات التي تعالج هذا الموضوع، و مشكلة التلوث قد أخذت حيزاً من الاهتمام الدولي بسبب بعدها العالمي ، وأن البيئة الطبيعية وحدة واحدة لا تحدها حدود، لذلك فهي تثير العديد من الإشكاليات وخاصة القانونية منها، نظراً لمراعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بهذه المشكلة .

ومن ثم تنبعت الأمم المتحدة لهذه الحقيقة ، فوجهت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة ، وذلك للبحث عن حلول لمشاكل التلوث العديدة وغيرها مما يهدد الكرة الأرضية ، وبعد اجتماعات تمهيدية مكثفة ، تم عقد مؤتمر البيئة الإنسانية بستوكهولم بالسويد سنة 1972 ، وتبنى هذا المؤتمر شعار " أرض واحدة فقط " ، وقد اعتبر هذا المؤتمر أول مؤتمر دولي من نوعه يتعلق بإعلان مفهوم البيئة الإنسانية بأسلوب علمي وبخطة عملية ومنهجية في نفس الوقت ، ليتم بعد ذلك عقد العديد من المؤتمرات والندوات، كما كثر الحديث عن حماية البيئة حتى صار من المستقر في الأذهان أن الحديث عن حماية البيئة هو حديث عن سلامة الإنسان الذي ترتبط سلامته بسلامة البيئة التي يحيا فيها .

وتعد المنظمات الدولية مكانا ملائما لمعالجة أمور البيئة والتشاور بخصوص مشاكلها وتبادل الخبرات والمعلومات المكتسبة المتعلقة بها ، ونقل الخبرات والتجارب الوطنية في صيانتها وتطوير ودعم البحوث ودراسة مختلف جوانب البيئة باعتبارها تتمتع بالعديد من القدرات الفنية والمالية ، لاسيما منظمة الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة ، التي جاءت بمجموعة من الوثائق الدولية والاتفاقات

البيئة المكرسة للحق في البيئة.

و مصر باعتبارها جزءا من العالم ، كان من الطبيعي أن تتأثر بالمشكلات العالمية ، والتي منها مشكلة حماية البيئة من التلوث ، لاسيما ان لديها من المشكلات المتعلقة بالبيئة ما يدعوها للإسراع بالحد منها ورعاية البيئة لتبقى نظيفة وصحية وملائمة ، ولما كان القانون ظاهرة اجتماعية يتفاعل مع المجتمع ويتأثر بالبيئة التي ينظم سلوك الأفراد في علاقاتهم بها ، كان ضروريا بأن يعنى بدراسة البيئة وسن القواعد القانونية التي تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته ، سواء كان ذلك السلوك ايجابيا أم سلبيا ، وتوضيح المفاهيم القانونية والأدوات والهيئات التي تكفل إيجاد بيئة صحية.

ومن ذلك نستنتج أن الحق في البيئة النظيفة يعتبر من أهم الحقوق في مجال الحقوق والحريات العامة ، وهو ينتمى للجيل الثالث لحقوق الإنسان ، ينبرى على فكرة وجوب التضامن بين شعوب العالم من منطلق أنه لا يمكن القضاء على الأضرار المختلفة للبيئة التى لا تحد بحدود دولية وتوجب القارات دون أى ضابط ، إلا من خلال تكاتف وتعاون الجهود الدولية للحفاظ على البيئة .

فكرة حق الإنسان فى بيئة نظيفة كرد على مظاهر الظلم البيئى وغياب العدالة فى أساليب التنمية غير المستدامة حيث إن حقوق الإنسان البيئية لا تتم إلا من خلال تبنى أهداف التنمية المستدامة ممثلة بالمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل معاً في عملية مشاركة الجم يع ومؤسسات المجتمع المدنى فى صناعة القرار التتموى من خلال عملية تقييم الأثر البيئى وهو أحد أهم الآليات ليتمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية من خلال إتاحة المعلومات البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئى للمشاريع التنموية وتبرى مبدأ من يلوث يدفع للحفاظ على البيئة ومواردها غير المتجددة لإعادة الحالة الى ما كانت عليه او التعويض عن الضرر ، وحيث أن الدولة فى القانون الدولى هى السلطة التنفيذية فعليها أن تبذل الجهد اللازم لتوفى بالتزاماتها حتى لا تنتهك حقوق الإنسان البيئية داخل الدولة ، حيث ان الفرد داخل الدولة لا يستطيع

التوجه رسمياً إلى أى هيئة دولية ليتظلم من أجل إهدار حقه فى البيئة النظيفة ، لذلك لابد من نشر التوعية الدولية وعقد المؤتمرات الدولية لدفع الدول للاشتراك فى المواثيق الدولية التى تكفل تغيير دساتيرها وقوانينها الوطنية لكى تتوافق مع الاتفاقيات التى تضمن الحق فى بيئة نظيفة عن طريق الحق فى الصحة .

وتكمن صعوبة إثبات الضرر الناتج عن تلوث البيئة وخاصة العابر للحدود الدولية (سواء نتيجة عمل مشروع أو غير مشروع) فى آلية إثبات علاقة السببية بين التلوث و الضرر وذلك لان آثار التلوث لا تظهر آثارها السلبية مباشرة على الفرد أو الدولة ولكن قد يستغرق ذلك عدة سنوات ، لذا يجب اللجوء إلى ما يعرف بالمسئولية الدولية عن المخاطر أو الموضوعية أو المطلقة .

موضوع حق الإنسان فى البيئة النظيفة ومدى حمايته على الصعيدين الدولي والوطني أهمية بالغة فى عصرنا ، والدليل تكافل المجتمع الدولي لمواجهة التحديات البيئية التى أفرزتها الحضارة الحديثة من أجل سلامة البشرية من جانب وسلامة البيئة من جانب آخر ، إذ تعد حماية البيئة مسألة عصرية تعنى الإنسانية ككل وتعنى جميع الدول سواء كانت متطورة أو فى طريقها للنمو ، وكل دولة أصبحت ملزمة بموجب القانون الدولي بالقيام بدورها فى الحفاظ على البيئة ، وعليه فحماية البيئة هي مطلب عالمي لأن سلامة أفياد المجتمع واستمرار الحياة على الأرض لا يستمر الا بالبيئة النظيفة المتوازنة.

ونظرا لأن التقدم فى شتى المجالات خاصة التقدم الصناعي قد أدى إلى ازدياد التلوث ومخاطره على الإنسان والبيئة عموما ، فقد أصبح موضوع حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وكيفية مواجهة الآثار الناجمة عن التلوث من الموضوعات التى نالت اهمقامات فقه القانون بمختلف فروعه خاصة فقهاء القانون الدولي ، كما تعد مسألة الحفاظ على البيئة النظيفة والصحية من الملوثات من أهم مهام ومسؤوليات الدولة الحديثة ، لاسيما بعد أن أصبح حق الإنسان فى العيش فى بيئة نظيفة من الحقوق الأساسية للإنسان ، حيث تم النص عليه فى المواثيق الدولية ودساتير وقوانين الدول المتقدمة.

و هذه الدراسة بالإضافة لبعدها الإنساني الذى يتناول موضوع الحق فى حماية البيئة وارتباطه بحق الإنسان فى الحياة وتأمين حاجاته الأساسية ، لها عدة أبعاد تضيفى عليها الأهمية أهمها البعد الايكولوجي الذى يمثل العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، و بعد اقتصادي ينبع من أن البيئة كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة التنمية وان أي تلويث لها او استنزاف لمواردها

يؤدي في النهاية إلى ضعف فرص التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى البعدين الاجتماعي و الثقافي اللذين يهتمان بنظام القيم الموجه أساسا للمحافظة على الصحة البشرية و حماية البيئة ،وبالتالي فكل تلك الأبعاد عززت من أهمية النصوص الدولية والوطنية ، وذلك للضرورة الملحة من أجل وضع حماية فعالة ومتكاملة لحق الإنسان في البيئة النظيفة.

تسعى هذه الدراسة إلى وضع إطار قانوني لحماية حق الإنسان في العيش ببيئة نظيفة ومتوازنة ، لتوفير الحماية الفعالة ، وهذا من خلال توضيح مفهوم الحق في البيئة وطبيعته ومدى الاعتراف به ، و ايضا جوانب الارتباط بين المجال البيئي و مجال حقوق الإنسان ، والذي يمتد إلى معالجة القضايا والمشاكل البيئية المتداخلة من مختلف الجوانب ، والكشف عن أبعاد وانعكاسات العلاقة بين قضيتين هامتين هما حقوق الإنسان والبيئة ومحاولة تقديم الحلول الممكنة ، كما تهدف هذه الدراسة إلى رصد التوجهات الدولية و الإقليمية و الوطنية المتخذة لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بمسألة التصريح بهذا الحق وسبل التكفل بحماية البيئة ، ومدى حماية هذا الحق بمختلف آليات الحماية البيئة وحماية حقوق الإنسان على المستويين الداخلي والخارجي.

كما أن موضوع الدراسة يهدف إلى فكرة حق الإنسان في بيئة نظيفة كرد على مظاهر الظلم البيئي وغياب العدالة البيئية وأساليب التنمية غير المستدامة و إنَّ حقوق الإنسان البيئية لا يمكن أن تتم إلا من خلال تبني أهداف التنمية المستدامة ممثلة بالمساواة بين الأجيال الحاضرة و أجيال المستقبل في عملية مشاركة الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار التنموي من خلال عملية تقييم الأثر البيئي وهو أحد أهم الآليات في حقوق الإنسان البيئية ليمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية من خلال إتاحة المعلومات البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئي للمشاريع التنموية وتبني مبدأ من يلوث يدفع للحفاظ على حقوق الإنسان وطبيعة بيئته ومواردها الغير متجددة حيث أن الدولة في القانون الدولي هي سلطة تنفيذية وعلي كل دولة أن تبذل الجهد لتوفي بالتزاماتها الشخصية ومراقبة الدول الأخرى لتنفيذ التزاماتها وعلي الدولة المضرورة الحق في مواجهة الدولة التي انتهكت القاعدة الدولية في إطار القانون الدولي حيث أنه لا يوجد اتفاق عالمي يكفل للفرد القفز داخل المجتمع الداخلي وصولا للمجتمع الدولي، ولا يصح رفع قضية في المجتمع الدولي دون وجود اتفاقيات مبرمة بين الدول ولا بد من الوصول إلي حل في هذه الإشكالية .

ان خطورة المشكلات البيئية أدت إلى ضرورة إدماجها في حقوق الإنسان لتتكاثف عدة جبهات وجهات من أجل حماية هذا الحق الأساسي والمحافظة عليه للأجيال القادمة ، حيث قام

المجتمع الدولي بإقرار مجموعة من المبادئ على مستوى عالمي قائمة على ضرورة تضامن كافة الجهود الدولية والإقليمية و الفردية لحماية البيئة ، وأيضاً في مصر كغيرها من دول العالم أصدرت مجموعة من القوانين و التنظيمات البيئية في سبيل ضمان و كفالة الحق في البيئة ، كما تم إنشاء عدة هيئات معنية بتنفيذ تلك النصوص .

ولا يوجد نص صريح يوضح حق الفرد في بيئة نظيفة في القانون الداخلي لمصر ولكن الحق في البيئة النظيفة حق منبثق من حق الإنسان في صحة جيدة (واجب حماية البيئة هو التزام علي كافة المواطنين) .

إن المؤتمرات الدولية أو المواثيق الدولية لا تصدر معاهدات لازمة التطبيق وإنما توصيات و أوراق عمل بالخطوات المرجوة.

أن كفالة الحق في البيئة تحكمه عدة عوامل منها العوامل الداخلية المتمثلة في الأولويات التي تمنحها الدولة للمسائل البيئية ، ونظرتها للبيئة في إطار حقوق الإنسان ، أما العوامل الخارجية فتتمثل في اختلاف الطبيعة حيث يؤدي توزيع الموارد الطبيعية ومدى التقدم الصناعي إلى تباين في درجات كفالة هذا الحق .

وتم التوصية بتعزيز التكامل بين النظم القانونية الدولية العالمية و الإقليمية لتحقيق حماية أوفر للبيئة، كذلك الحال في القوانين الوطنية والتي يجب ان تتوافق مع المواثيق الدولية ، وعلى المشرع ضرورة تحقيق التناسق والتكامل بين النصوص المتعلقة بحماية البيئة .

والعمل على الاهتمام أكثر بالعمل الجماعي وتشجيع الجمعيات المتخصصة في مجال البيئة ، وتشجيع الدراسات الجامعية وتعزيزها بالقدرات اللازمة من أجل النهوض بقضايا البيئة.

فهرس الموضوعات

الفصل	الموضوع	رقم الصفحة
	المقدمة	1
	أولاً: الدراسات السابقة	12
	ثانياً: نظرة تحليلية	23
	مواد وطرق البحث	24
	مصادر القانون الدولي للبيئة والقواعد المنظمة له والمخاطبون بأحكامه	25
	المبحث الأول: مصادر القانون الدولي للبيئة والقواعد والمبادئ المنظمة له	27
	المطلب الأول : مصادر القانون الدولي للبيئة	29
	المطلب الثانى : القواعد والمبادئ التى تحكم حماية البيئة من التلوث	43
	المبحث الثانى : المخاطبون بأحكام القانون الدولي للبيئة	52
	المطلب الأول : الدول الأشخاص الرئيسية للقانون الدولي	53
	المطلب الثانى : انصهار السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل المجتمع الدولي فى حق الدول	60
	المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لدور المنظمات الدولية فى مجال حماية البيئة	70
	المطلب الأول : دور الأمم المتحدة فى حماية البيئة	75
	المطلب الثانى : دور منظمة الصحة العالمية فى حماية البيئة	79

الفصل
الأول

86	ماهية القانون الدولي للبيئة ومراحل تطوره	ف 2
89	المبحث الأول : مفهوم القانون الدولي للبيئة وخصائصه	
90	المطلب الأول : مفهوم القانون الدولي للبيئة وتحديد ماهية حق الانسان فى بيئة نظيفة	
97	المطلب الثانى : خصائص القانون الدولي للبيئة	
101	المبحث الثانى : نشأة القانون الدولي للبيئة ومراحل تطوره والالتزامات التى يفرضها فى مواجهة الدول	
102	المطلب الأول: دور المؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات الدولية فى نشأة القانون الدولي للبيئة	
123	المطلب الثانى :الالتزامات التى يفرضها القانون الدولي للبيئة فى مواجهة الدول	
131	المبحث الثالث : القيمة القانونية لحق الإنسان فى البيئة النظيفة داخل نظم القانون الدولي	
133	المطلب الأول : الوثائق والإعلانات الدولية المعززة لحق الإنسان فى البيئة النظيفة {الوثائق والاعلانات (العالمية – الاقليمية) واشكالية المطالبة الدولية}	
166	المطلب الثانى: حق الإنسان فى البيئة النظيفة قاعدة عرفية للقانون الدولي العام	
182	نظم المسؤولية القانونية عند انتهاك حق الإنسان فى البيئة النظيفة	الفصل الثالث
184	المبحث الأول: المسؤولية الدولية عند انتهاك الحق فى البيئة النظيفة الثابت للدول فى مواجهة الدول	

185	المطلب الاول : أسس المسؤولية الدولية (فعل مشروع - أسس موضوعية)	الفصل الثالث
203	المطلب الثانى : آليات إثبات المسؤولية الدولية	
210	المبحث الثانى: نظم المسائلة بمقتضى التشريعات المدنية الداخلية عن انتهاك الحق فى البيئة النظيفة	
212	المطلب الاول: مسؤولية الدولة والأفراد عند انتهاك حق الإنسان فى البيئة النظيفة (التشريع الفرنسى)	
223	المطلب الثانى : مسؤولية الأفراد فى شأن ضمان البيئة النظيفة	
241	المطلب الثالث : موقف المشرع المصرى من جرائم البيئة ودور جهاز الشرطة فى مكافحتها و فى تقويم السلوك الانسانى نحو التلوث	
246	المبحث الثالث : الإتجاهات الدولية المختلفة لمعالجة تلوث البيئة ودور المنظمات الدولية فى حماية البيئة	
147	المطلب الأول :الإتجاهات الدولية المختلفة لمعالجة تلوث البيئة وسائل حماية البيئة من التلوث .	
252	المطلب الثانى : الإجراءات الوقائية والحلول المقترحة لمعالجة التلوث	
254	خاتمة الدراسة:	
225	النتائج	
257	التوصيات	
259	المراجع	

المقدمة

في عالم اليوم يفرض التقدم العلمى الكاسح نفسه فى كافة شئون الحياة وقد تم الاهتمام الدولى مؤخرا بقضية حق الإنسان في بيئة نظيفة فالبيئة مجال الحياة للإنسان وكافة الكائنات الحية^١، وقد خلق الله البيئة متكاملة العناصر متوازنة المقادير، صالحة للحياة^٢، هواؤها نقي وحرارتها متناسبة ومياهها متجددة، ولكن حصل الخلل في تكامل هذه العناصر وتوازن هذه المقادير، وتلوث الماء والهواء والتربة، وارتفعت درجة حرارة الأرض، وتعرضت الحياة فيها للخطر بسبب التلوث وضعف طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، وتخلخلت دورات المطر، ونتج عن ذلك أمراض مختلفة، وتداعيات صحية متعددة^٣.

يختلف إطار الحق في البيئة من حيث الضيق والانتساع بحسب الرؤية السياسية أو الدينية ووفقاً للمفاهيم الإسلامية فإن البيئة هي ملك لله تعالى، وأن الإنسان مستخلف في إدارتها وتتميتها لصالحه ولصالح من سيخلفه، وبالتالي فهو ملتزم بحدود الشريعة الإسلامية في ذلك، فعليه الإحسان وعدم الإسراف وعدم الإفساد^٤، وبالنسبة للمفاهيم الرأسمالية فإنها تدور حول فكرة تحقيق تقدم الإنسان ورفاهيته، وانطلاقاً من ذلك فإن له الحق في استغلال موارد البيئة لتحقيق أكبر قدر من المتعة لذاته وتنمية شخصيته.

تدور معظم التعريفات للحق في البيئة بين المعيار الشخصي أو الغائي^٥، الذى غايته تأمين الوسط الملائم لحياة الإنسان في العيش بكرامة وفي ظروف تسمح بتنمية متناسقة لشخصيته، وبين المعيار الموضوعي الذى يضع فى اعتباره البيئة المتوازنة كونها قيمة في ذاتها^٦، وما يقتضيه ذلك من صيانة مواردها وتحسين نظمها ودفع التلوث عنها والتدهور والاستنزاف الجائر لمواردها، ولعل الصحيح هو الموقف الذى يأخذ بالمعيارين معاً استناداً

1- معمر رتيب محمد عبد الحافظ: القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص6.

٢- رضوان أحمد الحاف: حق الانسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1998، ص52.

٣- زغلول راغب النجار: كتاب الأمة، قضية التخلف العلمى والتقى في العالم الاسلامى المعاصر، 1409هـ، ص91.

٤- جعفر عبد السلام: الاسلام وحقوق الانسان، دار محيسن للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص23.

٥- رضوان أحمد الحاف: مرجع سابق، ص54.

6- أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة الاسلامى مقارنا بالقوانين الوضعية، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، سنة 1996، ص72.

على الطبيعة الخاصة أو الذاتية للحق في بيئة نظيفة^١ .

إلا أن للجانب الموضوعي أهمية أكبر ، لأن كل X اهتمام بالبيئة لذاتها كونها قيمة مستقلة سواء من حيث حمايتها من التلوث أو صيانة مواردها وتنميتها يؤكد تلقائياً حق الإنسان في الانتفاع بها وتحقيق الحياة الكريمة والتنمية المتكاملة له .

ولكن للحق في البيئة خصائص ينبغي النظر إليها ، أولها الخاصية الزمنية فالزمن له دور هام في تحديد مضمونه ، فهذا الحق لا يخص الأجيال الحاضرة وحدها بل الأجيال المقبلة أيضاً^٢ ، وذلك ينبهنا إلى الواجب نحو البيئة بحفظها وحمايتها للأجيال المقبلة^٣ ، وثانيها أنه حق تضامني ، أي يحتاج إلى تضافر جميع الجهود وعلى المستويين الدولي والوطني لحمايته واحترامه^٤ ، فلا تستطيع دولة بمفردها كفالة احترام حق الإنسان في البيئة ، وذلك انطلاقاً من وحدة البيئة الإنسانية ، وبأن البيئة أو الطبيعة هي كل لا يتجزأ ، وأن ملوثات البيئة لا تعترف بالحدود السياسية بين الدول^٥ ، ومن هنا يتضح المصلحة المشتركة في حماية البيئة ، فإن الحق في البيئة النظيفة لم يعد حقاً فردياً ، بل صار حقاً جماعياً ، كحق الشعوب في تقرير المصير وحققها في السلام^٦ .

وقد أقر المجتمع الدولي حق الإنسان في البيئة النظيفة عندما استنقل الخطر على البيئة بسبب التلوث والإفساد الذي لحق بكافة عناصرها ، وعندما شحت مواردها واستنزفت خيراتها وارتفعت درجة حرارتها وتعرضت طبقة الأوزون للهشاشة لذلك قرر المجتمع الدولي شعوراً منه بهذا الخطر وإدراكاً لهذه الكارثة إن للإنسان الحق في بيئة نظيفة وسليمة ، وأن هذا الحق من حقوقه الأساسية ، أسوة بحقه في الحياة وحقه في سلامة بدنه^٧ ، وحقه في الحرية واتخاذ القرار القرار والتعليم والتقاضى والتنقل وغير ذلك من حقوقه الأساسية وفقاً للمواثيق الدولية التي أقرت بأن الإنسان له حق في بيئة نظيفة .

^١ - أحمد عبد الكريم سلامة : مرجع سابق ، ص 72 .

^٢ - أحمد عبد الكريم سلامة : مرجع سابق ، ص 83 .

^٣ - رضوان أحمد الحاف : مرجع سابق ، ص 92 .

^٤ - بدر عبد المحسن عزوز : حق الإنسان في بيئة نظيفة ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2009 ، ص 165 .

^٥ - طلال بن سيف بن عبدالله الحوسى : حماية البيئة من التلوث ، دار الكتاب الحديث بالإمارات الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 29 .

^٦ - أحمد عبد الكريم سلامة : مرجع سابق ، ص 83 .

^٧ - رضوان أحمد الحاف : مرجع سابق ، ص 108 ، ص 126 .